

بوجود المعنى في القلب من اللفظ فالوقوف عليه للعلم بالوضع هو المفهوم لعنى اللفظ
والموقوف هو المفهوم بمعنى المضمون وليس فيه الحد والحد كقولنا لو افترضنا ان
الشيء المطابقة للمضمون من قوله يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة له معناه
يدل عليه بالدلالة المطابقة وكذا الحال في قوله لا يدل على ما في ضمه الموضوع له وقوله
لانه لا يدل على كل امر خارج اه **قوله** ويكفي حصول الاعتراض على الخارج هو ان لا يثبت
المواد بقوله المطابعية التسمية بالدلالة المطابقة حتى يخارج التعليل بقوله الموافقة
ايه ويجوز ان يكون المراد بالية اعني مطابقة اللفظ لا وضع له فيكون وجه التسمية
بالتسمية السببية بوجه التعليل لا بخارج التعليل وعلمه ان يكون مراد المصنف من قوله
على تمام ما وضع له سبب المطابعية اي مطابقة اللفظ لا وضع له وعلمه ان يكون
المراد من قوله على ما يلزم من اللفظ سبب الالتزام اي لزوم ما وضع له في اللفظ نامل
قوله ومنه يعلم اي مراد السابط لا يتصور فيه القضية يعلم اه **قوله** بخلاف العكس
يعرفه الدال عليه ليستا بشيء كسب في حكم الاستلزام بل لا يستلزم من اللفظ بما هو
القضية دونه الاخرجه اي ليس كلما تحقق المطابقة تحقق القضية لكنه كلما تحقق
تحقق المطابقة وكذلك المعنى في قوله الالتزام لا يستلزم القضية ولا يستلزم المطابقة
وليس المراد بالعكس من هنا ما هو المتعارف عندنا من جعل المراد وهو لا يلازم ما قبله
قوله المطابقة لا يستلزم القضية سببية كلية وهي تتعكس نفسها فتعكس الى قولنا
القضية لا يستلزم المطابقة على انه قولنا المطابقة لا يستلزم القضية على تقدير كونه
اللام الاستغراقي يكون رندا ليجاب العلم وتعدى الاستغراق يكون سببية بوجه
في قولنا لا تكون سببية على كلا التقديرين اي ليس كل مطابقة او ليس بها

يستلزم

المعنى في القلب من اللفظ فالوقوف عليه للعلم بالوضع هو المفهوم لعنى اللفظ

استلزام القضية والمسألة الجزئية لا عكس لهما لولا ما عكس قولنا المطابقة
لاستلزام القضية ليس قولنا القضية لا يستلزم المطابقة لانه العكس جعل
محولا والمحوّل موضوعا وهو ليس كذلك **قوله** وكذا الالتزام لا يستلزم
القضية اما استلزام القضية الالتزام فليس محققا بعينه على راي الجمهور
والعرف بين اللزوم والالتزام ان اللزوم يشترط فيهما كونه اللفظي لزموا
ومحقق على راي اللفظي يعرف بالتام **قوله** فالتمام في اللفظي حكم يستلزم
المطابقة الالتزام بناء على ان يفرض كل ماهية يستلزم بقولها لبيت
قوله وليس محقق لانه استلزام بقولها ماهية بقولها لبيت غيرهما
بحر بل عدم الاستلزام بحز ومبره لان تصور كل ماهية من الماهيات ولم يخط بها
لنا غيرهما فضلا عما نفى العنصر عنها **قوله** لانه لا يدل على كل امر خارج اه
لا حاجة الى ذكره هنا لانه يكفي ان يقال لدلالة لبيت على الالتزام هنا بل الاولى
ان يقال لانه المعترض في اقرب مراتب اللزوم الذهبية وهو البنية بالاعنى
الاخص حتى يفيد جهة اختيار الالتزام على اللزوم ايضا **قوله** والالزام كل
شيء لا على كل شيء ويوحد في الواقع **قوله** غير مضبوط اي بصوابه
العلم وهو اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص **قوله** بل على امر خارج لانه
له اي ذهنا فيكون هذا الدلالة بسبب اللزوم تسمية التزاما **قوله** وعلى احكامها
اللفظية يقال وعلى كل واحد منهما تامل **قوله** يتقضى كل واحد منهما بالآخر بعبارة اي
يتقضى من كل من حدرد الدلالة الذاتية نفس الدلالة البنية الاخرى **قوله** فنقل
ما اذا فرضناه ضم امراده الانتفاض في التوفيقات ليدان كونه محققا **قوله**
كلما فرضنا **قوله** عكس اه كونه مطابقة ونفسها او التزاما واما ما كانت
اللفظية على ان يكون **قوله** عكس اه كونه مطابقة ونفسها او التزاما واما ما كانت
اللفظية على ان يكون **قوله** عكس اه كونه مطابقة ونفسها او التزاما واما ما كانت

وهو اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص
قوله بل على امر خارج لانه
قوله عكس اه كونه مطابقة ونفسها او التزاما واما ما كانت

المعنى في القلب من اللفظ فالوقوف عليه للعلم بالوضع هو المفهوم لعنى اللفظ
والموقوف هو المفهوم بمعنى المضمون وليس فيه الحد والحد كقولنا لو افترضنا ان
الشيء المطابقة للمضمون من قوله يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة له معناه
يدل عليه بالدلالة المطابقة وكذا الحال في قوله لا يدل على ما في ضمه الموضوع له وقوله
لانه لا يدل على كل امر خارج اه **قوله** ويكفي حصول الاعتراض على الخارج هو ان لا يثبت
المواد بقوله المطابعية التسمية بالدلالة المطابقة حتى يخارج التعليل بقوله الموافقة
ايه ويجوز ان يكون المراد بالية اعني مطابقة اللفظ لا وضع له فيكون وجه التسمية
بالتسمية السببية بوجه التعليل لا بخارج التعليل وعلمه ان يكون مراد المصنف من قوله
على تمام ما وضع له سبب المطابعية اي مطابقة اللفظ لا وضع له وعلمه ان يكون
المراد من قوله على ما يلزم من اللفظ سبب الالتزام اي لزوم ما وضع له في اللفظ نامل
قوله ومنه يعلم اي مراد السابط لا يتصور فيه القضية يعلم اه **قوله** بخلاف العكس
يعرفه الدال عليه ليستا بشيء كسب في حكم الاستلزام بل لا يستلزم من اللفظ بما هو
القضية دونه الاخرجه اي ليس كلما تحقق المطابقة تحقق القضية لكنه كلما تحقق
تحقق المطابقة وكذلك المعنى في قوله الالتزام لا يستلزم القضية ولا يستلزم المطابقة
وليس المراد بالعكس من هنا ما هو المتعارف عندنا من جعل المراد وهو لا يلازم ما قبله
قوله المطابقة لا يستلزم القضية سببية كلية وهي تتعكس نفسها فتعكس الى قولنا
القضية لا يستلزم المطابقة على انه قولنا المطابقة لا يستلزم القضية على تقدير كونه
اللام الاستغراقي يكون رندا ليجاب العلم وتعدى الاستغراق يكون سببية بوجه
في قولنا لا تكون سببية على كلا التقديرين اي ليس كل مطابقة او ليس بها